

التكوين المهني في الجزائر: تطوره منذ الإستقلال وأفاق تنميته وتحسين فعاليته

- بوسنة محمود أستاذ محاضر

معهد علم النفس وعلوم التربية

جامعة الجزائر

- زاهي شهرزاد أستاذة مكلفة

بالدروس معهد علم النفس

وعلوم التربية

جامعة الجزائر

مقدمة:

إن التكوين المهني ضرورة إجتماعية-إقتصادية في المجتمع الحديث، حيث أن مؤسسات التكوين المهني تشرف على إخراج اليد الفنية التي تضمن سير عمليات الإنتاج والخدمات، إن أهمية هذا القطاع تزداد أكثر في البلدان النامية لأن عملياته تساعد على:

- نشر الثقافة الصناعية

- التحكم في مشكلة البطالة وسياسة التوظيف

- إدماج الشباب إجتماعيا ومهنيا

- توفير المكونين المحليين. . .

وتجدر الإشارة إلى أن النسق التحتي للتكوين تابع للنسق الإجتماعي الذي يحيط به.

إن هذه التبعية تبدو في كون محتوى التكوين المقدم في النسق التربوي عموما (التربية + التكوين) يكون مشبعا بقيم النسق الإجتماعي. كما أن الإستعدادات والسلوكات التي يحدثها التكوين عند الأفراد لا يكون لديها معنى إلا من خلال الظروف التي يمكن في إطارها أن تجسد في النسق الإجتماعي.

- وفي هذا الاتجاه سنتناول في هذه الورقة بالتحليل أهداف واستراتيجية مجهودات تنمية جهاز التكوين المهني في الجزائر من الإستقلال، ونوع المشاكل التي يعانيها حاليا وأسس تطويره مستقبلا.
- (أ) - تطور جهاز التكوين المهني في الجزائر من الإستقلال: أهداف واستراتيجية كل مرحلة:
- إن جهاز التكوين المهني نشأ بشكل مستقل من حيث الوصاية والتشريع عن منظومة التربية. وقد عرفت عدة مراحل مميزة في تطوره منذ الإستقلال، حيث أن كل مرحلة لديها سياسة معينة من أجل تحقيق أهداف محددة.
- (1) - التكوين المهني بعد الإستقلال (1962-1966):
- إن ظروف الإنطلاقة في بناء جهاز التكوين المهني في سنة 1962 تميزت بعدة صعوبات أهمها:
- نقص كبير في هياكل الإستقبال (25 مركزا قدرتها الإستيعابية 5000 منصب بيداغوجي) والمؤطرين (حوالي 6000 مكون على المستوى الوطني). (1)
- عدم تكيف محتوى البرامج مع خصائص المجتمع الحضاري وطموحاته التنموية
- قلة الإعتمادات المالية.
- ولمواجهة هذا الوضع اتخذت عدة إجراءات عملية لتخفيف من حدة هذه المشكلات خاصة وأن الإنطلاقة كانت تستلزم خلق الهياكل ووضع التصورات، والبحث عن الكفاءات القادرة على الإشراف على المهام البيداغوجية من أجل الإستجابة إلى الطلب الإجتماعي والإقتصادي على التكوين المهني والتقني.
- إن الخطوات الأولية التي اتخذت في هذا المجال هي كما يلي:
- (1) - إعادة فتح مؤسسات التكوين المهني التي أغلقت أبوابها نتيجة مغادرة الإطارات الأوروبية.
- (2) - إدخال تخصصات مهنية جديدة في تصنيفات المهن المقرر تعليمها (خاصة في ميدان النسيج والحديد والصلب) وذلك للإستجابة إلى الحاجات الفنية المتصلة بالمشاريع الإقتصادية المعتمدة.
- (3) - توفير تكوين أولي لا بناء الشهداء بالدرجة الأولى بهدف الرفع من مستواهم وتمكينهم من متابعة تكوين مهني فيما بعد.
- (4) - إنشاء المحافظة الوطنية للتكوين، حيث أسندت إليها مهمة الربط بين مختلف النشاطات والمشاريع المقررة فيما يخص التعليم التقني والتكوين المهني.
- إن الطابع الإجتماعي ميز هذه المرحلة في بناء جهاز التكوين المهني، مع وجود إرادة سياسية في جعل التكوين المهني مرتبط بالحاجات الإقتصادية للمشاريع التنموية.
- 2- التكوين المهني في المخطط الثلاثي (1967-1969):
- إن المخطط الثلاثي يعتبر الحجر الأساسي للإقتصاد المخطط في الجزائر حيث هدف إلى وضع سياسة شاملة متناسقة للتنمية. وعلى هذا الأساس أسندت مهام جديدة للتكوين المهني حتى يستجيب إلى الغايات التنموية المحددة.

إن التطور الذي شهده جهاز التكوين المهني في هذه المدة شمل عدة جوانب منها:

- توسيع الهياكل القائمة من أجل تحقيق فعالية أكثر في الإستجابة إلى الطلب الإجتماعي
- فتح تخصصات جديدة تتماشى مع الإحتياجات الإقتصادية إلى اليد الفنية، وهذا حسب قطاعات الإنتاج والمناطق.
- تحويل بعض التخصصات السابقة لجعلها أكثر تكيفا مع الواقع الإقتصادي.
- تحديد العلاقة بين التكوين المهني وعالم الشغل وذلك بواسطة تعاقدات توضح حقوق وواجبات مراكز التكوين المهني من جهة والمؤسسات الإقتصادية من جهة أخرى، وعالم الشغل من جهة أخرى.
- ورغم هذه المجهودات المعتبرة بقي جهاز التكوين المهني في هذه المرحلة يعاني من النقائص التالية:
- عدم وجود مركز وطني يشرف على التنسيق بين مختلف نشاطات التكوين المهني
- عدم وجود أية محاولة لتحديد العلاقة النوعية بين متطلبات مناصب العمل التي يكون لها ومحتوى التكوين المقرر.
- عدم تحديد نوع التفاعل بين النسق التحتي للتربية والنسق التحتي للتكوين المهني.

(3) التكوين المهني في المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

تميزت هذه المرحلة باعتماد فكرة إنشاء المعاهد التكنولوجية والتي تشرف على تكوين الإطارات الفنية ذات المستوى العالي (تقني سامي، مهندس) : وعلى مستوى التصور تم صياغة المبادئ الأساسية للتكوين بشكل واضح، حين حددت مهام ومكان التكوين المهني في التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد كما يلي:

(1)- ضرورة تصور عملية دائمة للتكوين المهني تفس الشباب الباحثين على العمل لأول مرة وكذلك الأفراد الذين يشغلون مناصب عمل من أجل تحسين مستوى تأهيلهم المهني (16 سنة).

(2)- ضمان النمو المتكامل للإنسان الجزائري، بتكوينه فنياً، حتى يتمكن من الحصول على الكفاءة المطلوبة في عملية الإنتاج، وسياسياً لكي يتمكن من المساهمة في التسيير بوعي ومسؤولية. بمعنى آخر إعداد الإنسان الجزائري الإشتراكي، (تقرير التربية-المخطط الرباعي الأول).

إن هذا التدقيق الجديد في تعريف مفهوم التكوين يفترض تعديلات جوهرية في الهياكل التابعة للوزارة الوصية، خاصة فيما يخص لا مركزية الوظائف الإدارية والبيداغوجية لعملية التكوين، حتى تكون هناك مرونة في عملية التسيير ويتحمل المسؤولون على مراكز التكوين المهني مسؤولية تجنيد الوسائل الموجودة تحت تصرفهم من جهة ومن جهة أخرى تكييف محتويات البرامج مع متطلبات الشغل.

إن هذه الإصلاحات التي كانت منتظرة لم تتحقق بسبب عدم وجود إطار تشريعي قادر على تدعيم هذا الإتجاه الجديد. كما أن عدم تحسين القانون الأساسي للمكونين خاصة فيما يخص الأجر أدى إلى تسرب كبير لهيئة التدريس. مما أثر سلباً بطبيعة الحال على جهاز التكوين المهني. وما زاد في خفض

فعالية الجهاز هو التوزيع الغير متكافئ لوسائل التكوين المهني على مختلف المراكز بسبب مركزية التسيير، كما أن إنشاء المعاهد التكنولوجية ساهم في زيادة التباين بين المؤسسات.

(4)- التكوين المهني في المخطط الرباعي (1974-1977):

إن جهاز التكوين المهني في هذه المرحلة حافظ على نفس الأهداف السابقة ولم يتبنى أية تعديل جديد. حيث أنصب الإهتمام على الإستجابة للطلب الإجتماعي وذلك بتحقيق أعلى استثمار ممكن للهياكل (من حيث الإستقبال).

إن تركيز الحكومة في هذه المدة كان متصلا بإصلاح المنظومة التربوية والإستعداد إلى تطبيق المدرسة الأساسية (9 سنوات تعليم عام إجباري).

إن الانفصال شبه التام بين تطور كل من منظومة التربية وجهاز التكوين المهني استمر طوال المدة السابقة ويعتبر السبب الرئيسي في تفكك عملية التنسيق بين التربية والتكوين المهني من جهة أخرى.

ويمكننا أن نشير إلى بعض الجوانب والتي كانت موجودة إلى نهاية المخطط الرباعي الثاني والتي تدل على فقدان الترابط بين عمليات التربية من جهة والتكوين المهني من جهة أخرى، فيما يلي:

(1)- عدم التطابق بين سن الخروج من المدرسة الإبتدائية (14) وسن الدخول إلى مركز التكوين المهني.

(3)- نقص في التعليم التقني في مختلف المراحل التعليمية (الإبتدائية، المتوسطة، الثانوية).

إن التصور الإجمالي للمدرسة الأساسية في أطوارها الثلاثة يبرز الإرادة السياسية في تجاوز هذه التناقضات، لكن تعميم تطبيق المدرسة الأساسية في الثمانينات لم يؤد إلى حل الإشكالية، خاصة وأن جهاز التكوين المهني أصبح يلعب دورا، خفض من قيمته الإجتماعية وهو إستيعاب المتسربين من السنة التاسعة أساسا.

إن مساهمة جهاز التكوين المهني خلال المخططين الرباعين (1970-1977) من توفير الإطارات الفنية والعمال المهرة موضحة في الجدول (1)

النقص الإجمالي	عدد الأجانب	الفرق بين الحاجيات والإخراجات	إخراجات التكوين	توقعات التكوين	حاجيات الإقتصاد الوطني	
32 400	14 200	18 200	48 940	60 180	67 140	الإطارات
67 550	1500	66 050	27 950	48 680	94 000	التقنيين
77 960	3400	74 560	169 040	232 030	243 000	العمال المهرة (1)

المجدول (1) الطلب الإقتصادي على التكوين المهني في المخططين الرباعيين (70-77)
والإخراجات في نفس المدة.

(1) - قطاع الزراعة غير مدرج.

المصدر: M.P.A.T Synthèse du bilan économique et Social de la decennie 1967-1980.

إن قراءة بسيطة للمجدول (1) توضح لنا بأن جهاز التكوين المهني رغم الأخراجات المعتبرة في مختلف مستويات التكوين، فإنه لم يكن في مستوى الفعالية المطلوبة.

(5) - التكوين المهني في الثمانينات:

إن التوجهات السياسية والإقتصادية والإجتماعية للمخطط الخماسي الأول سمحت بتدعيم قوى للتكوين المهني. إن أدبيات هذا المخطط تشير بوضوح إلى أن التكوين المهني قطاع استراتيجي في التنمية الإقتصادية والإجتماعية. ولقد ترجم هذا الإهتمام السياسي باتخاذ عدة إجراءات عملية وتنظيمية أعطت دفعا جديدا لهذا الجهاز.

ففي سنة 1980. ثم إنشاء كتابة الدولة للتكوين المهني تم عوضت بوزارة التكوين المهني سنة 1984 إن هدف المخطط الخماسي الأول كان تحقيق توازن بين الطلب الإجتماعي والطلب الإقتصادي وقدرات الإستقبال لهياكل التكوين المهني. وفي هذا الإطار عرف جهاز التكوين المهني تطور محسوس من حيث طاقاته التكوينية وقدراته التنظيمية.

ففي بداية المخطط الخماسي الأول كانت الطاقات الإجمالية للتكوين تقدر بـ 90 000 منصب (حوالي 77 000 منصب تكوين مشغولة، و 34 000 متخرج في سنة 1979).

أما في نهاية المخطط فلقد ارتفعت قدرته الإستيعابية إلى 155 5 00 منصب مع العلم أن عدد المترشحين في سنة 1984 كان 150 000.

وبصورة عامة فإن النسق التربوي (مختلف مراحل التعلم + التكوين المهني) خلال 1980-1984 أخرج أعداد هامة من حاملي الشهادات، مما أدى إلى خلق توازن أحسن من السابق فيما يخص الإحتياجات الى اليد العاملة المؤهلة.

إن الحاجيات إلى اليد الفنية خلال مدة المخطط الخماسي الأول كانت تقدر بـ: 583.000 منها 180.000 تقني سامي. أما عدد المتخرجين في نفس المدة فكان 521.000، منها 42 672 حامل لشهادات جامعية، و 368 200 متخرج من مؤسسات التكوين المهني. (2)

وبالإضافة الى التوسع المعتبر في شبكة التكوين المهني أثناء المخطط الخماسي الأول، يمكننا أن نسجل إجراءات أخرى هامة اتخذت من أجل تدعيم جهاز التكوين المهني، وهي:

(1) اعتماد مخطط وطني للتمهين:

لقد تم الإتفاق على مشروع التمهين في سنة 1981 والذي يهدف إلى المساهمة في تكوين العمال المؤهلين في مختلف القطاعات الإقتصادية، والسماح باستيعاب جزء من التسريبات المدرسية. وشرع في تطبيق هذا المشروع في سنة 1982، حيث استفاد 32000- شاب (15-18 سنة) من متابعة تكوين مهني عن طريق التمهين في مختلف النشاطات الإقتصادية وارتفع عدد هؤلاء الشبان في كل من سنة 1983 و 1984 حيث كان على التوالي 47.284 و 76.859. وتجدر الإشارة إلى أن نصيب القطاع العام في الإشراف على المتتمهين عال (60٪). إن عدد التخصصات المقرر تعليمها بواسطة التمهين في البداية 49 تخصص (سنة 1982) ووصلت إلى 110 تخصص في سنة 1983.

ومن الملاحظات المسجلة فيما يخص هذه العملية التكوينية هو أن نسبة الإستفادة بالنسبة إلى الأثاث كانت ضعيفة حوالي 42، 5٪ فقط.

(2) تنظيم وتطوير التكوين في المؤسسات:

في سنة 1982 تم اعتماد عدة ترتيبات تنظيمية وتشريعية من أجل تطوير وتحديد الخدمات التي يمكن أن تستفيد منها الوحدات الإقتصادية في المؤسسات العمومية للتكوين المهني.

إن نتائج هذه الإجراءات تجسدت في استفادة 94 600 وكيل من عمليات التحسين المهني (55٪) تمت عملية التحسين المهني في منصب عملهم Sur le tas و45٪ في مراكز وورشات المؤسسات الإقتصادية).

(3) - التكوين المهني التسري:

إن التكوين المهني للإثاث أعطيت له أهمية، خاصة في هذا المخطط، حيث تم إنجاز 26 مركز تكوين مهني (CFPA) خاص بالإثاث فقط، هذا بالإضافة إلى الفروع التي كانت موجودة سابقا في عدد من المراكز.

(4)-إدماج ذوي العجز من مراكز التكوين المهني:

ففي سنة 1981 شرع في عملية إدماج ذوي العجز في مراكز التكوين المهني، وشملت هذه الخطوة التجريبية 380 فردا موزعة على 21 مركزا، وفي سنة 1983 توسعت هذه التجربة وشملت عدة هياكل تابعة لوزارات أخرى مثل الصحة والشؤون الإجتماعية. كما أنه تم تأسيس المعهد الوطني للتكوين المهني الخاص بذوي العجز الحسي-الحركي (CNFPHP) في سنة 1981.

إن التكوين المهني حافظ على وتيرة نموه في المخطط الخماسي الثاني. إن هذا الإهتمام انعكس على تحسين مستمر في نسبة مستوى التأهل لمجموع العاملين، الجدول (2)

النمو		التاريخ 1986-12-31	التاريخ 1985-12-31	التاريخ 1984 - 12 - 31	القطاعات
1986	1985				
17000	16000	126000	109000	93000	الزراعة
26000	24000	425000	399000	37 5000	الصناعة
37000	38000	302000	265000	22 7000	الأشغال العمومية والري
34000	35000	350 000	316000	181000	النقل-الإتصال والخدمات
39000	37000	681 000	642000	605 000	الإدارة
153000	150000	1885 000	1731000	158 1000	المجموع

الجدول (2) تطور اليد العاملة الفنية المؤهلة: كل المستويات مجمعة خلال سنة 1985 و 1986

المصدر: Plan Annuel 1986: grandes orientations et équilibres généraux de l'économie .MPAT.

والجدير بالملاحظة هو أن الطلب الإقتصادي على اليد العاملة أصبح يركز أساسا على النوعية والتأهل الفني. فمثلا أن أغلبية مراكز العمل الإضافية في سنة 1986 (153000 منصب من 162000 أي 94.4٪) تتطلب مستوى تكوين معين، وهذا حسب التوزيع الموضح في الجدول (3)

النسبة	المستوى التأهيلي	
8٪	6	- الإطارات
12.5٪	5	- التقنيين الساميين
18.5٪	4	- التقنيين والمتحكمين
61٪	3+2	العمال المهممين والعمال ذوي التأهل العالي

الجدول (3) الحاجيات الوطنية لليد العاملة المؤهلة في سنة 1986
المصدر: نفس المصدر السابق.

ومن الواضح بأنه نتيجة لتراكم المجهودات أصبح نسق التربية والتكوين يتمتع بقدرة معتبرة في تلبية الحاجيات الإقتصادية وهذا على الأقل من الناحية الكمية إلا أن عدة نقائص مازالت مطروحة وهذا سواء من حيث الكم أو الكيف.

ومن أهم التطورات التي عرفها التكوين المهني في النصف الثاني من عقد الثمانينات هو الشروع في تطوير نمط جديد للتكوين المهني عن طريق المراسلة.

ب) - نظرة نقدية للواقع الحالي لجهاز التكوين المهني في الجزائر:

في ورقة أخرى قدمت للنشر في مجلة علم النفس وعلوم التربية الجزائرية العدد (5) أوضح (بوسنة + زاهي 1991) بأن مكونات النسق التربوي يمكن تقسيمها إلى نسقين تحتين بارزين وهما النسق التحتي للتربية (التعليم النظامي والغير نظامي، والتعليم الجامعي) والنسق التحتي للتكوين المهني (مختلف أنماط التكوين المهني وعمليات التحسين) ولاحضا بأنه نتيجة لضعف التنسيق بين الوصايات على هاذين النسقين التحتيين وعدم اجتهادهم في وضع استراتيجية تربوية-تكوينية شاملة ومتكاملة أدى إلى تكريس علاقات ميكانيكية فيما بينهما، وبالتالي إلى نتائج سلبية متعددة.

وفيما يلي تلخيص لأهم المشاكل التي يعانيها النسق التحتي للتكوين المهني.

إن جملة هذه المشاكل تبرز عدم مرونة جهاز التكوين المهني وعدم ميكانيزمات التعديل في إطار استراتيجية واضحة وشاملة لنشاطات النسق التربوي مما خفض من إمكانيات التكيف لفعاليات التكوين المهني مع التطور الإجتماعي والإقتصادي للبلاد.

(1) عدم تناسب عروض التكوين المهني مع:

(أ) - الطلب الاجتماعي:

عدم قدرة هياكل التكوين المهني للاستجابة الى الطلب الاجتماعي وذلك لوجود عدد هائل من المتسربين في التعليم الأساسي والثانوي من جهة ومن جهة أخرى عدم الإستغلال الأمثل لهذه الهياكل(3).

(ب) - الطلب الاقتصادي:

إن تصنيفات المهن المعتمدة حاليا والتي تحدت من عدة سنوات لا تستجيب إلى حاجيات الطلب الاقتصادي الحقيقية. مما أدى إلى عدم توفير اليد الفنية في بعض التخصصات المهنية أو المستويات التأهيلية وإخراج عدد يفوق بكثير حاجيات عالم الشغل في تخصصات أخرى. (3) و (5)

(2) - عدم تناسب التوزيع المكاني لهياكل التكوين المهني:

- مع الحاجيات المحلية:

إن شبكة مراكز التكوين المهني موزعة عبر مختلف ولايات الوطن بشكل يتناسب نوعا ما مع الكثافة السكانية (إن الولايات الأقل إستفادة من مراكز التكوين المهني هي ولايات الجنوب (بين 1-4 مراكز) والأكثر إستفادة هي ولايات الشمال (10 مراكز فأكثر). والجدير بالذكر هو أن بعض الولايات يوجد بها مراكز تشرف على تأهيل مختصين في مهن رغم أن سوق عملها المحلي في غير حاجة إليها.

(3) عدم التنسيق بين أنماط التكوين المهني:

(أ) - يشرف على تقديم التكوين المهني كل من الوزارة المكلفة بالتكوين المهني والقطاعات الاقتصادية والمؤسسات العمومية. إن عدم التنسيق بين هذه الأطراف أدى إلى عدم تثمانين الإمكانات القاعدية للتكوين كما يجب، حيث نجد على سبيل المثال عدد من الهياكل التابعة للمؤسسات العمومية يقدمون نفس التكوين المقرر في مراكز التكوين المهني التابعة للوزارة المكلفة بالتكوين، كما أن عدد من المترشحين يعينون على أساس حملهم لشهادة التأهيل المهني، ويجدون أنفسهم مضطرين إلى متابعة نفس التكوين تقريبا.

(ب) - في الثمانينات تم تطوير نمطين للتكوين المهني (التمهين والتكوين عن بعد) بالإضافة إلى النمط المعتمد سابقا وتبرز أهمية أحداث تناسب فيما بينها من حيث المستوى التأهيلي من جهة والبيداغوجية المناسبة لكل نمط من جهة أخرى. (5)

(4) - عدم وجود نسق وطني للإعلام والتوجيه:

(أ) - الإعلام:

بينت نتائج دراسة استطلاعية في إطار بحث «نسق الإعلام والتوجيه» سبتمبر 1990، بأنه يوجد هناك شبه انعدام للإعلام البيداغوجي حول التكوين المهني. إن هذا النقص أدى إلى أحداث اتجاهات عند الشباب نحو الاختيارات المدرسية والمهنية تتميز بنمطية إجتماعية تقليدية في أغليبتها. (4)

(ب) - التوجيه:

إن الإجراءات حول تنظيم قواعد التوجيه والإدماج المهني ضمن شبكة مراكز التكوين التابعة للوزارة المكلفة بالتكوين المهني (القرار 90/30) مازالت قيد التحضير، ونتيجة لعدم وجود أية سياسة عملية للتوجيه المهني فإن هياكل التكوين المهني تعاني حاليا من تبديد (تسرب) مهني جد مرتفع.

(5) - الإعتبار السلبي للتكوين المهني:

إن العمود الفقري للنسق التربوي هو مختلف مراحل التعليم الرسمي. حيث أن هدف المؤسسات التكوينية الأخرى هو إعطاء فرصة ثانية للمتسربين.

إن هذا أدى إلى سيطرة قيم إجتماعية تعتبر النجاح المدرسي الحقيقي هو الإنتقال عبر مختلف المراحل التعليمية، والتمكن من الدخول إلى الجامعة.

إن هذا التصور بالإضافة إلى نقص الإعلام يفسر لنا إلى حد بعيد انتشار تقييم اجتماعي منخفض للتكوين المهني عند الشباب والكبار. (4)

إن التحدي الأساسي الذي يواجه المجتمع حاليا في ميدان التربية والتكوين بعد تجربة عمرها 30 سنة هو ضرورة أحداث التوازن بين مختلف مكونات النسق التربوي (التعليم الأساسي، التعليم الثانوي، التكوين المهني....) وخلق فعالية وانسجام فيما بينها. إن هذا العمل يستدعي رسم استراتيجية مشروع إجتماعي شامل ومتكامل توضح فيه المكانة -الدور- والكيفية التي تتدخل بها مختلف مكونات النسق في استقبال وإعداد الأجيال الشابة وفي تلبية حاجيات المجتمع الى اليد الفنية المتنوعة. وعلى هذا الأساس فإن التفكير في تحسين فعالية أو إصلاح في أنماط التكوين المهني لا يمكن أن نتجاهل العمليات التعليمية التي تسبقها من جهة وحاجيات المحيط الإقتصادي من جهة أخرى. كما أن أي إصلاح في قطاع التربية لا يمكن أن يتجاهل المراحل التعليمية والتكوينية التي يمكن أن يلتحق بها اخراجاته.

وفي هذا الإطار يمكننا أن نشير إلى بوادر العمل في هذا الإتجاه على المستوى الرسمي. فمثلا: لقد تم في نوفمبر 1991 صدور قرار انشاء اللجنة التقنية الإستشارية للشعب والبرمج والتي تشكلت من عدد من الإطارات العاملين في مختلف الوصايات التي تهتم بالتربية والتكوين والشغل. وفي جانفي 1992 أشرفت وزارة العمل والتكوين المهني على تنظيم أيام دراسية تقنية حول "العمل-التكوين" بهدف تحديد استراتيجية عمل على المدى القريب والمتوسط

إن المجهودات الكبيرة التي بذلت في تنمية جهاز التكوين المهني في الجزائر حققت قاعدة تحتية هامة تعتبر عامل يشجع على تطويرها وتحسين فعاليتها. مع العلم بأن التشخيص للواقع الحالي يدعونا إلى ضرورة إعادة النظر في استراتيجية وفلسفة المشروع الإجتماعي للتربية والتكوين من أجل بناء نسق تربوي متكامل وإزاحة الهرمية الموجودة حاليا بين التعليم العام، والتعليم التقني والتكوين المهني. مع تغذية فكرة الترقية للأفراد في مختلف التوجهات وتساوي اعتبارها، وذلك بفتح جسور متكيفة ليس فقط بين التعليم العام، التعليم التقني والتعليم الجامعي وإنما أيضا بين التكوين المهني وهذا الأخير. كما أن التكامل بين مكونات النسق يجب أن يهدف إلى مكافحة الخروج المبكر لعدد كبير من الشباب من النسق التربوي، وذلك بالعمل على تجسيد توازن كمي أحسن بين مختلف المكونات وتناسب نوعي جيد بين التعليم الأساسي والتعليم الثانوي من جهة والتعليم الأساسي والثانوي مع التكوين المهني من جهة أخرى.

(1) Seddik Taouti, La formation des cadres Pour le développement
Nouvelle edition, OPU.

(2) M.P.A.T: Rapport sur l'exécution du plan quinquena l 980-84
Fevrier 1985.

(3) - م. بوسنة- ش. زاهي: جهاز التكوين المهني في الجزائر: مكانته في النسق التربوي ومدى استجابته للطلب الإجتماعي والإقتصادي. مجلة علم النفس العدد (5)

(4) Rapport de Pre-enquête sur le systeme d'information et
d'orientation; Cherifati-Zahī-Boussena-Rachedi, INFP (1990)

(5)- Journées d'études Techniques: Emploi- formation. Atelier N 6,
INFP. Janvier 1992.